المبحث الثاني

الإرهاب وأحداث 11 سبتمبر 2001

شكَّل الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاجون في واشنطن في 11 سبتمبر 2001 نقطة تحوُّل (Turning Point) في السياسة الأمريكية، سواء بالنسبة للأوضاع الداخلية أو الخارجية على صعيد العلاقات الدولية وخاصة منها ما يربط الغرب بالعالم العربي والإسلامي. كما أعطى هجوم 11 سبتمبر الغطاء الشرعي للولايات المتحدة الأمريكية لكي تحقق الأجندة الخاصة بها التي تمكنها من الانتقال نحو نظام امبريالي يصدق عليه وصف الإمبراطورية، ذلك أنه بات ينبغي على العالم أن يطيع الولايات المتحدة الأمريكية وأن يعاد ترتيب العلاقات داخل كل دولة وكل منطقة، بما يتفق مع المصالح القومية الأمريكية[1].

وفي سبيل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تعديلات واضحة في رسم خط أولويات الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، تمثل أهم محورها في اللجوء إلى القوة للقضاء على أي تحدي منظور للهيمنة الأمريكية على العالم أو ضرب المصالح الحيوية المباشرة وغير المباشرة لأمريكا في كل نقاط العالم[2].

وحدد الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" مصدرين رئيسيين للـ "الخطر" أو "التهديد" في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهما: بروز مجموعات "راديكالية" ذات أبعاد دولية تتحرك بتعبيرات

---

[1] إدريس لكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005) ص 9.

[2] تناولت العديد من الدراسات ذلك الجانب ومنها:

Francis Fukuyama, The End of history and the last man (New York: Perennial, 2002), PP.338-339.

إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، تعريب: محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار الساقي، 2003)، ص217.

مسلحة، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من طرف دول "محور الشر" أو المجموعات الراديكالية المتطرفة غير المرتبطة بالدول[1].

وعلى هذا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجية للأمن القومي، تكرس سيطرتها على النظام الولي، حيث تقوم على شن (حرب شاملة ومعلنة على الإرهاب)، من خلال:

1- على المستوى الداخلي:

أ. رفع ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية السنوية، حيث بلغت نسبة (25%) من إجمالي الميزانية، وقُدرت في العام 2002 بحوالي 379 مليار دولار سنوياً وفي عام 2007 بـ 451 مليار دولار، وفي عام 2009 بـ 537 مليار دولار، وتعادل ميزانية البنتاجون وحدها ثلاثة أضعاف إجمالي ميزانية دفاع 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي[2].

ب. تغير "عقيدة الأمن القومي الأمريكي" لتتضمن احتمالية وجود "مخاطر وتهديدات إستراتيجية" من قبل منظمات أو مجموعات من الأفراد قد تكون قادرة على شل الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل الأمريكي.

ج. تقليص الحريات بالنسبة للمواطنين الأمريكيين والمقيمين الأجانب على حد سواء، والتركيز على مبدأ (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) وتعدد المضايقات للحريات العامة عبر التفتيش بصورة مكثفة خاصة في المطارات، والسماح بالتنصت الالكتروني ومتابعة أي شخص بصورة دقيقة سواء عبر البريد الالكتروني أو الهاتف النقال.

د. إنشاء مكتب للأمن الداخلي تابع للبيت الأبيض، إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران، إعادة هيكلة وزارة العدل، إعطاء المدعى العام الأمريكي سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه اتهام لهم، وغيرها من الإجراءات الأمنية[3].

---

[1] أميمة جعفر عمر، **السياسية الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.. حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان** (رسالة ماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2005) ص 51.

[2] حيدر زاير عبوسي، "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وبواعثها"، في مجلة **الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** (النجف: كلية القانون، جامعة الكوفة، الإصدار 1، العدد 16، 2013) ص 161.

[3] محمد مصطفى كمال، "أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 147، يناير 2002) ص 59.

2- على المستوى الخارجي

أ. مواجهة الدول التي تعُتبر مارقة وترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي، من خلال السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة، وهو ما مهد للتدخل العسكري في أفغانستان والتخلص من نظام طالبان في 7 أكتوبر 2001، كما صورت بعض الدول في العالميين العربي والإسلامي على أنها دول تمثل خطراً على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره.

ب. تغيير الأنظمة الدكتاتورية والتي تعد داعمة للإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، ودرجت الولايات المتحدة الأمريكية أثنين من دول الشرق الأوسط في عداد الأنظمة الدكتاتورية هما العراق وإيران، وعدتهما من دول "محور الشر" بالإضافة لكوريا الشمالية، وقد نفذت الولايات المتحدة عملية التغيير من خلال حرب الخليج الثالثة في مارس 2003، والتي انتهت بإحتلال العراق وإسقاط النظام السياسي فيه[1].

ج. تشجيع ما يسمى "بنشر الحرية والديمقراطية " لدى الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعم حركة إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي واقعي تقوم بها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول من قبيل السعودية، البحرين، قطر، الأردن، مصر وغيرها، حيث كانت الولايات المتحدة تروج لهذه المفاهيم بقوة[2].

د. إعادة طرح مفهوم "صراع الحضارات" وإظهار الدين الإسلامي كعدو أساسي ورئيسي للحضارة والسلام والتقدم، خلفاً للعدو الشيوعي، لأنه المشكلة الحقيقة وراء ظهور الإرهاب والعنف والتطرف في العالم، وهو الأمر الذي انعكس فكريا وثقافيا على صورة المسلمين والعرب ومجتمعاتهم في الولايات المتحدة وبقية دول العالم.

هـ. اعتماد مبدأ جديد في الإستراتيجية العسكري الأمريكية وهو "الحرب الوقائية أو الضربات الاستباقية" التي تعني تنفيذ الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف

---

[1] حارث قحطان عبد الله، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط... مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر"، في مجلة **جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية** (تكريت: جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 6، 2010) ص 313.

[2] حارث قحطان عبد الله، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط... مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر"، **المرجع السابق**، ص 314.

المستهدف، وتم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار 1368 والذي فوض بموجبه الإدارة الأمريكية لاتخاذ الإجراءات للرد على المعتدين والمسؤولين عن أي إعتداء على الولايات المتحدة[1].

و. زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب العربية والإسلامية على المستوى الثقافي والتعليمي لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته.

أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الإرهاب وأحداث 11 سبتمبر

في نطاق الدراسة تعد منطقة الخليج الأكثر تأثراً من بين مناطق العالم بأحداث 11 سبتمبر وخاصة بعد الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان واستهداف إقليم الخليج العربي، فمن ناحية هي جزء من العالم الذي تأثر بهذه الأحداث ومن ناحية أخرى هي جزء من العالم العربي والإسلامي الذي أصبح محل اتهام من جانب الغرب، ومن ناحية ثالثة هي مصدر أساسي للبترول، فقد احتلت هذه الدول مواقع مختلفة في قائمة الدول التي علاقة مباشرة بالإرهاب وفقاً للسياسة الأمريكية[2].

(1) تداعيات أحداث 11 سبتمبر على مجلس التعاون الخليجي

إن تداعيات أحداث 11 سبتمبر على مجلس التعاون الخليجي جاءت مختلفة ومميزة في ظل احتمالات بروز التيارات المتطرفة في العالم العربي والإسلامي، وربما "تطرف إسلامي" جديد كرد فعل على اتهام الإسلام بالإرهاب وملاحقة التيارات أو الجماعات الإسلامية في العالم.

وأول تداعيات هذه الأحداث على دول الخليج، تمثلت في توجيه الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات إلى العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية في دول المجلس بأنها مصدر غير مباشر لتمويل عمليات الإرهاب، وطلبت من هذه الدول ضرورة مراقبتها وخاصة فيما يتعلق بمصادر

[1] حسام سويلم، "الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 150، 2002) ص 292، 291.

[2] خالد بن حمود القحطانى، **أمن الخليج في ظل متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة (في الفترة من عام 1989 إلى 2007)** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008) ص 90.

التمويل وأوجه الصرف[1]، وتبدو خطورة الأمر في كثرة مثل هذه الجمعيات في بعض دول المجلس وأهمية دورها وما تحظى به من شعبية، ومن جانب آخر أن هذه الجمعيات تمثل حجر الزاوية في المجتمع الأهلي في دول المجلس، ومن شأن التضييق عليها أن يضر بحركة هذا المجتمع وربما يضعه في مواجهة مع الحكومات[2].

وعلى خلفية المطالبة بمراقبة نشاط الجماعة الإسلامية والخيرية في دول المجلس، زاد الصراع بين الإسلاميين والليبراليين في هذه الدول، وهو ما أضر بالأمن والسلام الاجتماعي، ولعل الكويت تقدم المثال البارز في هذا الشأن، حيث يتمتع الإسلاميون فيها بنفوذ كبير سواء في مجال العمل الخيري الاجتماعي أو في مجال العمل السياسي، ففيها طالب الليبراليون باتخاذ إجراءات رقابية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لطمأنة الإسلاميين، ومنها الإعلان بأنه لن يتم إغلاق الجمعيات الخيرية وإنما سيقتصر الأمر على إعادة تنظيم الفروع غير المرخصة بإشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل[3].

إلى جانب المطالبة بإعادة النظر في مظاهر الانفتاح الداخلي والخارجي التي تميز بعض دول المجلس، وذلك بسبب الاتهامات التي وجهت إليها بأن الانفتاح الكبير على الخارج هو أحد العوامل التي تشجع على تحرك العناصر الإرهابية بسهولة، وفي هذا الإطار زعم البعض أن الانفتاح في دولة الإمارات قد حول إمارة دبي إلى مكان أو ساحة لعمليات غسيل الأموال[4].

هذا إلى جانب تعرض القوات الأمريكية الموجودة في الخليج إلى بعض العمليات الإرهابية، مثلما حدث للمدمرة "كول" في اليمن في العام 2000 الأمر الذي يمكن أن يرتب آثارا سلبية على

---

[1] د. شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).

[2] د. صلاح سالم زرنوقة، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 148، المجلد 37، ابريل 2002) ص 67.

[3] د. صلاح سالم زرنوقة، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!"، **المرجع السابق**، ص 67.

[4] كوثر عباس الربعي، "تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة)"، في مجلة **الدراسات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، العدد 54، 2012) ص 48.

أمن المنطقة واستقرارها، وأيضاً طلب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض دول المجلس تسليم بعض رعاياها لمحاكمتهم بها بدعوى الضلوع في تفجيرات نيويورك وواشنطن 2001[1].

كما ارتبط الاهتمام الأمريكي بالملف الأمني الخليجي بالتركيز على الجانب الإصلاحي الداخلي لدول مجلس التعاون، تحت ذريعة أن الخطر الذي بات يهدد أمن هذه المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها مستقبلاً هو خطر داخلي وليس خارجي، وانطلاقاً من مدركات أمنية أمريكية متعلقة بوجود بعد أيديولوجي له عداؤه للغرب يتمثل بالإسلام الراديكالي الذي يستمد أغلب عناصر دعمه من دول الخليج، وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني أطروحات نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلة ضغط وتدخل في الشأن الخليجي[2].

(2) <u>موقف مجلس التعاون الخليجي من أحداث 11 سبتمبر 2001</u>

إزاء هذه التداعيات كان لمجلس التعاون الخليجي موقف واضح تجاه أحداث 11 سبتمبر 2001 وتطوراتها، ولاشك أن هذا الموقف قد بني على إدراك واضح بأن الإرهاب قد صار ظاهرة دولية موجهة ضد الإنسانية ككل، وانطلق من تجارب ذاتية عانت منها دول المجلس طيلة عقدين من الزمان وربما أكثر، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الهجوم على البيت الحرام في مكلة عام 1980، محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام 1982، أحداث الحج عام 1987، أحداث العنف في البحرين عام 1994، حادث انفجار مدينة "الخبر" السعودية عام 1996، الشبكة التخريبية التي ضبطت فيها الكويت 17 إسلامياً وكميات كبيرة من المتفجرات عام 2001[3].

ومن ثم حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على إدانة العمليات الإرهابية بشكل واضح، ووصفتها بأنها أعمال غير إنسانية تتعارض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية، وهو ما

---

[1] ورقة علي أحمد الغفلي التي قدمت إلى: العلاقات الخليجية – الأمريكية (ندوة)، تحرير عبد الخالق عبد الله (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، 2000)، والتقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، إشراف عبد الخالق عبد الله (الشارقة: جريدة الخليج، وحدة الدراسات، 2000)، ص211

[2] هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين**، عمر الأيوبي (ترجمة) (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002) ص 11.

[3] وائل محمود الكلوب، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011) ص 84.

تعبر عنه بأكثر من صورة، منها برقيات العزاء من جانب قيادات دول المجلس عقب الأحداث مباشرة، والزيارات التي قام بها مسئولون خليجيون على المستوى الرسمي لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في بلادهم، وفي الوقت نفسه شددت دول المجلس على ضرورة تدويل مكافحة الإرهاب، بمعنى أن تلك المسئولية قد أضحت "دولية" تستلزم تضافر جهود كافة أعضاء المجتمع الدولي، ولكن مع ضرورة توخي الحذر والتروي وعدم الاندفاع في توجيه اتهامات لا دليل عليها، الأمر الذي يثير مشاعر العداء والاستفزاز ضد دول وشعوب لا علاقة لها بمثل هذه الأعمال الإجرامية.

وفي هذا السياق عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم الاستثنائي في جدة في 23 سبتمبر 2001، واستضافت الدوحة فعاليات الاجتماع التاسع (الطارئ) لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في 10 أكتوبر 2001، لإدانة كافة أشكال الإرهاب، وهو ما تم التأكيد عليه في البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الصادر في 31 ديسمبر 2001[1]، عندما أعلنوا رفضهم المطلق لكافة ممارسات العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها الرامية إلى إشاعة الفوضى والرعب وإزهاق أرواح المدنيين الأبرياء[2].

وترجماً للمواقف السابقة اتخذت دول المجلس عدد من الخطوات لمواجهة الإرهاب، سواء بشكل فردي أو من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل أهمها[3]:

– تحسين القدرات العسكرية والأمنية الأحادية لدول الخليج وخاصة على نطاق الأجهزة المخابراتية، وأحد أبرز الأمثلة هي دولة قطر، التي أعادت في العام 2004، تجهيز أجهزتها المخابراتية من جديد ودمجتها في وكالة واحد أطلقت عليها "أمن دولة قطر" والتي أصبحت في وقت لاحق منظمة احترافية.

---

[1] **البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين**، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/index877b.html?action=Sec-Show&ID=124 . تاريخ الدخول 2015/8/7

[2] للمزيد عصام نعمان، **العرب على مفترق: استشراف تحديات ما بعد 11 أيلول / سبتمبر 2001** (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2002).

[3] د. صلاح سالم زرنوقة، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه!"، **المرجع السابق**، ص 68.

– توقيع وزراء داخلية الدول الست على اتفاقية مكافحة "الإرهاب" التي من شأنها التصدي بشكل جماعي للأعمال الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

– إقامة تعاوناً أمنياً نشطاً مع الولايات المتحدة من خلال حالة من الاستنفار الأمني والتطهير الشامل والمراجعة الواجبة لسياسات الأمن الداخلي، تجسد في: المطالبة بالقبض على المئات ممن اشتبه في ما سبق مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان، ترحيل أعدادا من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين، والمطالبة بإسقاط الجنسية السعودية عن "أسامة بن لادن" والجنسية الكويتية عن "سليمان أبو غيث".

– أصدرت المصارف المركزية الخليجية تعليمات مرفق بها القوائم الأمريكية للأفراد والتنظيمات الإرهابية المحظورة إلى كل المصارف العامة والخاصة وشركات الاستثمار الخليجية والأجنبية الموجودة على أراضي خليجية، بمراقبة تحويل أي أرصدة أو مساعدة مالية من هؤلاء الأشخاص إلى تنظيم القاعدة أو العكس.

– قامت كلاً من الأمارات والسعودية في سبتمبر 2001 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان، بسبب رفض الأخيرة لمساعيهما لحثها على التجاوب مع مطالب مجلس الأمن الدولي بتسليم "أسامة بن لادن"[1].

(3) موقف المملكة العربية السعودية من أحداث 11 سبتمبر 2001

هنا تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت حالة خاصة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في علاقاتها بأحداث 11 سبتمبر، حيث أنها كانت الأكثر استهدافاً بالحملة الأمريكية والغربية التي اتهمت الإسلام بالإرهاب، وفي المقابل كانت السعودية الأكثر حرصاً على تبرئة الإسلام من هذه التهمة الإرهابية، وذلك لاعتبارين أساسيين، هما:

– باعتبار السعودية معقل الإسلام وقبلته في العالم بما تضمه من مقدسات إسلامية، الأمر الذي ألقى على عاتقها مهمة الدفاع عن الإسلام كدين وحضارة في ظل الهجمة الشرسة التي

[1] See, inter alia, Nafeez Mosaddeq Ahmed, The War on Truth: 9/11, Disinformation and the Anatomy of Terrorism (Northampton: Olive Branch Press, 2005), Chapter 4

تعرض لها في أعقاب الأحداث، ومن ثم رفضت الاشتراك في تحالف دولي تقوده واشنطن لضرب دولة إسلامية هي أفغانستان، بل على العكس من ذلك فأنها أنشئت "صندوق إسلامي" لمساعدة الشعب الأفغاني تبرعت فيه السعودية وقطر بعشرة ملايين دولار، وأعلنت أيضا أن الحرب أو احتلال أفغانستان لن يكون الحل الجذري الذي يمكن أن يكسر شوكة الإرهاب.

– المتهم الأول والرئيسي في هذه الأحداث هو "أسامة بن لادن" الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على تقديمه بوصفه "إرهابيًا سعودياً ثرياً، مما يؤثر سلباً على سمعة المملكة والشعب السعودي[1].

ونتيجة للاعتبارات السابقة حرصت المملكة السعودية على اتخاذ موقف غاية في الاتزان والموضوعية، وهو ما عبرت عنه من خلال التصريحات التي نقلها وزير الخارجية السعودي إلى المسئولين الأمريكيين، والتي تضمنت[2]:

– ضرورة أن تكون الحملة الأمريكية ضد الإرهاب متزنة بدافع العدالة وليس الانتقام.

– لا يمكن للملكة السعودية أن تقدم أية مساعدة أو عون من أي نوع إذا كان هناك استهداف عسكري أمريكي لأية دولة عربية مسلمة.

– ضرورة عدم الإعلان عن أيه اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات أو التحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة.

وبذلك تصبح المملكة العربية السعودية أكثر تأثراً بالتناقض الشديد بين الالتزام بعلاقة الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وبين مراعاة الاعتبارات المحلية والإقليمية التي تتعلق بالمصالح السعودية من جانب آخر[3].

---

[1] مجيد العلوي، **الآثار السياسية لأحداث 11 سبتمبر على منطقة الخليج** (الأمارات: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة مقالات التنمية، 2006).

[2] نصرة عبد الله البستكي، **أمن الخليج.. من غزو الكويت إلى غزو العراق**، مرجع سابق، ص 173.

[3] John Roth Douglas Greenburg. Serena Wille, Monograph on Terrorist Financing، National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, Washington, 2003,p.p.114-116

ثانياً – موقف إسرائيل من الإرهاب وأحداث 11 سبتمبر

استفادت إسرائيل من أحداث 11 سبتمبر 2001، فعلى حين وقفت دول الخليج موقف المتهم، نُظر إلى إسرائيل على أنها الحليف الأنسب في مواجهة ومقاومة الإرهاب وأنها محقة وعلى صواب فيما تتخذه من إجراءات عدوانية وقمعية ضد الانتفاضات الشعبية في الدول الواقعة تحت سيطرتها وخاصة الدولة الفلسطينية.

وقد جاءت أحداث سبتمبر 2001 لتغيير مفهوم العلاقات الإسرائيلية –الأمريكية تجاه النظام العالمي الجديد، ولتصبح إسرائيل، من خلاله، أداة فاعلة في منطقة الشرق الأوسط لدعم القرار الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب، بما يطلق يد إسرائيل لتحقق العديد من أهدافها ومصالحها الذاتية، وترسيخ الضربات الوقائية والاستباقية في الفكر الإستراتيجي العسكري الإسرائيلي تحت ستار الحرب ضد الإرهاب[1].

كما استغلت إسرائيل المتغيرات التي حدثت بعد مرحلة سبتمبر 2001، لرسم سياسة طويلة الأمد لتحقيق هدف محدد، ويضمن تفوقها الإستراتيجي الدائم، كما يضمن حشد رأى عام مؤيد لها، وتحديد مطالبها من الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة التالية، والتي ينحصر في مطلبين أساسيين، الأول زيادة الدعم الأمريكي لإسرائيل، والثاني تقليص المعونات الأمريكية للدول العربية الفاعلة، إلى جانب تشويه صورة العرب أمام الرأي العام الأمريكي؛ ليضغط على إدارته لإيقاف المعونات إلى بعض الدول العربية، وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي الساحة الرئيسية التي تمارس فيها أنشطة الصهيونية الضاغطة على الإدارة الأمريكية لاتخاذ مواقف لصالح إسرائيل، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إسرائيل نموذجاً لدولة ديمقراطية في المنطقة[2]، وهو الأمر الذي انعكس على عدد من القضايا، بجانب اتخاذ الهجمات ذريعة لإعلان حرب واسعة النطاق على ما سماه "الإرهاب الإسلامي" حيث تمثل الدول المستهدفة في هذه الحرب أعداء إسرائيل، وذلك على النحو التالي:

---

[1] صلاح الدين حافظ، **كراهية تحت الجلد - إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية** (القاهرة: دار الشروق، 2003) ص 44.

[2] كميل منصور، **الولايات المتحدة وإسرائيل... العروة الأوثق** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فبراير 1996) ص 296.

(1) تصاعد العنف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين

سعت إسرائيل إلى توظيف حالة الهياج الأمريكي على الإرهاب والحرب في أفغانستان، إلى تجاوز الخطوط الحمراء في تصعيد سياسة العنف والإرهاب والإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وإجهاض القضية الفلسطينية من خلال إعادة هندسة الأوضاع والتفاعلات التي تواجهها، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظيف حالة العداء المتزايد، بشقيه الإقليمي والدولي، والذي بات لصيقاً بكل ما هو عربي أو إسلامي تجاه المنطقة، وفى علاقة دول المنطقة بدول العالم.

كما أنها قامت بإعادة تركيز الأضواء على حركات سياسية بعينها، مثل حماس والجهاد والجبهة الشعبية في فلسطين، والدول التي ترعاها، دون تفرقة بين الحق المشروع من خلال المقاومة والدفاع عن النفس، وبين ممارسة الإرهاب، بل أنها نجحت في تسجيل هذه المنظمات الفلسطينية التي تكافح وتقاوم الأعمال العسكرية الإسرائيلية، لتكون على لائحة المنظمات الإرهابية التي يجب التصدي لها وينطبق عليها شروط الحرب ضد الإرهاب عسكرياً واقتصادياً ومعنوياً[1].

وكان التحرك الإسرائيلي مباشراً، أو غير مباشر عن طريق اللوبي اليهودي والمنظمات التابعة لها مثل (إيباك)– وكانت الساحة الدبلوماسية والإعلامية هي أولى مجالات التوظيف – من أجل جمع المؤيدين لها داخل الولايات المتحدة، وخلط الحقائق بالأكاذيب، حيث استطاعت أن تدخل في فكر المؤيدين لها، أن المنظمات الفلسطينية تشابه تنظيم القاعدة، ومن ثم ربطت العلاقة بينهما، وشبهت السلطة الفلسطينية بحركة طالبان، وياسر عرفات بأسامة بن لادن، واستبدلت إسرائيل مسمى "حركة الاحتجاج المدني والعسكري للانتفاضة" بمصطلح "الإرهاب" ومن ثم أضحى الباب مفتوحاً لتصعيد العنف[2].

---

[1] زغلول راغب النجار، **المؤامرة ـ وقفات مع التآمر الصهيوني على شعب فلسطين ـ من وعد بلفور إلى أيلول أمريكا الأسود** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2003).

[2] أحمد سليم البرصان، "اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة **السياسة الدولية** (العدد 150، أكتوبر 2002) ص 50.

وقد كانت نتيجة هذا التحرك الإسرائيلي – في تحقيق التطابق بين وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية – أثره البالغ، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى الموقف الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، والتسليم بوجهة النظر الإسرائيلية، التي أدعت أن الانتفاضة الفلسطينية هي مظهر أصولي يلزم القضاء عليه، وهكذا جاء الرد الأمريكي على ما تقوم به إسرائيل من أعمال عنف داخل الأراضي الفلسطينية، بالقول: بأن ما تقوم به إسرائيل هو أمر مشروع، وفى إطار الدفاع عن النفس، ومن مظاهر ذلك:[1]

– مارست إسرائيل إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين، وتغاضت الولايات المتحدة الأمريكية عما تقترفه إسرائيل بل عطلت العديد من القرارات الدولية التي تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

– رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن ما تفعله إسرائيل يأتي في نطاق الحرب ضد الإرهاب، والذي يشمل مسرح العالم، وأن إسرائيل تضطلع بدورها في الشرق الأوسط لتدمير البنية التحتية للإرهاب في فلسطين.

– دعمت الإدارة الأمريكية الموقف السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أريل شارون" في ممارساته الإرهابية ضد الفلسطينيين ووصفه الرئيس الأمريكي بوش بأنه "رجل سلام"، متغاضياً عن شعور الرأي العام العالمي ضد ممارساته.

---

[1] هناك العديد من الدراسات التي سعت للربط بين احداث 11 سبتمبر وتداعياته على اسرائيل منها على سبيل المثال:

Bollyn, Christopher, "Super-Thermite Demolished TwinTowers on 9-11: Game Over for Criminals and Cover Up," April 14, 2009 Bollyn, Christopher, Did LVI Work in the TwinTowers Before 9/11? March 20, 2005

Bollyn, C., "Super-Thermite Found in World Trade Center Dust," April 5, 2009

Harrit, Niels H. et al, "Active Thermitic Material Discovered in Dust from the 9/11 World Trade Center Catastrophe," The Open Chemical Physics Journal, Volume 2, 2009, ISSN: 1874-4125, pp.7-31 (25) Authors: Niels H. Harrit, Jeffrey Farrer, Steven E. Jones, Kevin R. Ryan, Frank M. Legge, Daniel Farnsworth, Gregg Roberts, James R. Gourley, Bradley R. Larsen Harrit, Niels, Interview with Danish scientist and co-author of paper on evidence of super-thermite in the WTC dust, TV2 News, Denmark, April 6, 2009 http://www.youtube.com/watch?v=8_tf25lx_3o

Rubin, Debra, and Richard Korman and Gary Tulacz, "Industry Firms Pitch in for World Trade Cleanup While Others Account for Employees in Doomed Buildings," Engineering News-Record, September 13, 2001

– حرصت الإدارة الأمريكية على تحقيق مطالب إسرائيل الاقتصادية والعسكرية من أجل الاستمرار في مقاومة الانتفاضة وتشويه صورة الفلسطينيين واتهامهم بالإرهاب.

– حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على دفع بعض حلفائها لتأييد ما تفعله إسرائيل في المنطقة، وجاء ذلك عن طريق توقيع إسرائيل لاتفاقيات مع العديد من الدول لمقاومة الإرهاب بشكل عام ومن دون أن يذكر الفلسطينيون مباشرة، وقد شملت هذه الاتفاقيات دولاً في المنطقة مثل تركيا، ودولاً أخرى، مثل أستراليا وغيرها[1].

(2) الربط بين أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة وتزايد الدعم لها

يتوافق المنظور الأمني الإسرائيلي مع المنظور الأمني الأمريكي، وفى ذلك ما يحقق فوائد كثيرة لإسرائيل، ويدعم من اتخاذها الإجراءات الأمنية الكفيلة بأن تعطى حق توجيه ضربات وقائية واستباقية إسرائيلية إلى دول عربية بالمنطقة، وقد تستخدم فيها أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية[2].

وتطبيقاً لمفاهيم إستراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية، فإن إسرائيل نجحت في تطوير قدراتها الاستطلاعية بإطلاق القمر الصناعي للتجسس "أفق – 5"، وفقاً لرؤيتها الأمنية[3]، مع تكامل ذلك مع منظومة الاستطلاع الإسرائيلية، وفى قدرتها على التجسس والتصوير الفضائي والتنصت، بجانب قدراتها الإلكترونية للاستطلاع الإلكتروني، والقيام بأعمال التشويش على الرادارات العربية، وقدرتها على حجب المعلومات عن الدول العربية، بقدر ما أصبح لديها قدرات الحصول على معلومات من الدول العربية وبالأخص في إطار التعاون المخابراتي مع الولايات المتحدة، بجانب تلقى المساندة الأمريكية المادية والتقنية لتطوير أسلحتها، مع التوسع في مجال

---

[1] حاولت أحد الدراسات الربط بين اسرائيل واحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على الداخل الإسرائيلي انظر:
Victor Thorn, Made in Israel 9-11 Sisyphus, Plot Against America, Jewish and the Press, State College, 2011

[2] أوليفه روي، **أو هام 11 أيلول/ سبتمبر... المناظرة الإستراتيجية لمواجهة الإر هاب**، حسن شامي (ترجمة) (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003) ص 82.

[3] محمود خليل، "التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001"، في مجلة **السياسة الدولية** (العدد 150، أكتوبر 2002).

التدريب والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة، مع إمكانية تزويد إسرائيل بمنظومات أسلحة أمريكية متطورة وبعيدة المدى[1].

هذا، وقد زادت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل لتصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي، علاوة على حصول إسرائيل على أسلحة حديثة متطورة من طائرات الإنذار المبكر، والصواريخ أرض/ أرض، والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة للصواريخ (مثل منظومة أرو من الجيل الثالث)، هذا بالإضافة إلى احتفاظ إسرائيل بورقة الردع النووي، حيث تمتلك نحو 200 أو أكثر من القنابل النووية العيارية، بجانب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ولقد لعبت إسرائيل على ورقة الحرب ضد الإرهاب، حتى تجعل التوازن الاستراتيجي العسكري بينها وبين الدول العربية مختلاً لصالحها، مع استمرار الفجوة في المجال التكنولوجي والفضائي والنووي، وأن يكون لها التفوق في مجال الأسلحة التقليدية على كافة الدول العربية.

ومن الواضح، أن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها حليفاً قوياً لإسرائيل، أصبحت تقدم لها كافة أنواع الدعم السخي من المساعدات المالية والعسكرية والغطاء الدبلوماسي والسياسي، وذلك في ضوء تأثير اللوبي الإسرائيلي الفعال في توجيه السياسة الأمريكية، وإظهارها طرفاً رئيسياً في الصراع، منحازاً انحيازاً واضحاً للطرف الإسرائيلي، ضد المواقف العربية، ومن ثم أصبح الفلسطينيون بإمكاناتهم المتواضعة يواجهون عدواً ماكراً، ومتفوقاً تقنياً وعلمياً ومادياً، مدعوماً بأقوى قوة في العالم، وبالرغم من الخلل في معادلة الصراع، فإن الفلسطينيين أبدوا مقاومة باسلة تجاه الهجمة الإسرائيلية الشرسة المدعومة من أمريكا[2].

وبالطبع فإن ذلك وفر للولايات المتحدة الأمريكية– مع الضعف العربي – حق هندسة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، بما يتلاءم مع إسرائيل، ولم تجد صعوبة في ذلك، نتيجة عدم وجود معارضة عربية تذكر. كما أن الولايات المتحدة تحركت بضغط من اللوبي الإسرائيلي المؤثر على السياسة الأمريكية–من أجل تحقيق المطالب الإسرائيلية، ومن ثم بنت سياستها وإستراتيجيتها على هذا الأساس، ما دامت مصالحها لم تتعرض لخطر حقيقي من الأنظمة العربية، وبالتالي

---

[1] عبد الغفار الدويك، "سياسة التسلح في إسرائيل"، في مجلة **الشرق الأوسط** (العدد 106، ربيع 2003) ص 80-81.

[2] لمزيد من التفاصيل: حسني عايش، **أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006).

لن يكون هناك دوراً فاعلاً في إعطاء الحقوق الدنيا للشعب الفلسطيني، ومن ثم ستستمر الولايات المتحدة في تبنيها لوجهة النظر الإسرائيلية، في ظل تلك الأوضاع العربية المتردية، التي لا تقلل من عوامل التأثير الإسرائيلي على السياسة الأمريكية[1].

هذا، ويعتمد اللوبي في أمريكا على إستراتيجيتين واضحتين للإبقاء على الدعم الأمريكي لإسرائيل:

– يستخدم براعته في التأثير الهام والفاعل في واشنطن بالضغط على كل من أعضاء الكونجرس ومؤسسة الرئاسة، لإبقاء الدعم على وتيرته – بل رفع مستواه، مهما كانت رؤية صانعي القرار، سواء كانوا أشخاصاً أو جماعات، ويحاول اللوبي جاهداً أن يبقى الدعم الأمريكي لإسرائيل، هو الخيار السياسي الأذكى والمفضل.

– يكافح اللوبي ليؤكد، أن الإعلام الدولي بكل وسائله، يجب أن يصور إسرائيل على أنها نقطة ضوء إيجابية، بإعادة الأساطير حول إسرائيل، وإيجادها دولة، وإعادة تكوينها، وترسيخ الجانب الإسرائيلي في المناقشات للسياسة اليومية.

وبالطبع كان لمثل هذا الوضع انعكاساته على مكانة ودور إسرائيل في العلاقات الدولية، تمثل في إعلان إسرائيل نفسها قوة رئيسية مؤثرة في الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً وتتحكم في مسار الأحداث، طبقاً لرؤيتها هي، وهو الأمر الذي كشفت عن ضعف النظام العربي، وعدم قدرته على تحقيق إستراتيجية متكاملة لمواجهتها، وفي هذا فقد أضافت قدرة للنظام الأمريكي في إثبات احتياج النظام العربي لجهوده لإيقاف ممارسات إسرائيل، وفتح المجال كاملاً أمام الإدارة الأمريكية في تحقيق إستراتيجيتها في المنطقة والتي تتحدد في: عدم السماح بنشوب حرب نظامية بين إسرائيل وإحدى جاراتها الرئيسية مصر وسوريا، تأكيد تقارب الأنظمة العربية من النظام العالمي الجديد، وإقرار اعتراف تلك الأنظمة بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القادرة

[1] محمد علي الروسان، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"، مجلة **مركز المستنصرية العربية والدولية** (بغداد: جامعة المستنصرية ، العدد 37، 2012) ص 81.

علـى تحقيـق مسـار السـلام فـي المنطقـة، بالإضـافة إلـى تأكيـد الفجـوة التكنولوجيـة بـين العـرب وإسرائيل من ناحية استخدام القدرة العسكرية مستقبلاً[1].

[1] محمد علي الروسان، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"، **مرجع سابق**، ص 73.